

سياسة دعم أسعار المشتقات النفطية وإشكالية تحريرها في الجزائر

خلال الفترة (2015-2017)

عبدالمومن قواوسي⁽¹⁾ أ.د. رابح بلعباس⁽²⁾

1- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة ، abdoo.kouaouci@yahoo.fr

2- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة ، rbelabbas@univ-msila.dz

تاريخ القبول: 2021/12/26

المراجعة: 2021/03/08

تاريخ الإيداع: 2019/07/19

ملخص

كانت الدوافع الرئيسية لتبني الحكومة الجزائرية لسياسة دعم المشتقات النفطية دوافع اجتماعية تدخل ضمن المسؤوليات التي على الدولة القيام بها لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، إن الدعم الحكومي لمشتقات النفط يصب في منفعة الأفراد الأكثر ثراءً؛ وذلك بسبب كثرة استهلاكهم لهذه المشتقات.

إن رفع الدعم عن مشتقات النفط سيقوم بخفض التكاليف ولكنه لن يقوم بتحسين مستوى معيشة الفقراء، وإذا لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية لتلك السياسات فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث انخفاض في مستويات معيشة الفقراء.

الكلمات المفتاحية: سياسة الدعم، مشتقات نفطية، استقرار اجتماعي، معيشة الفقراء.

**Policy to support the prices of oil derivatives and the problem of liberalization in Algeria
During the period (2015-2017)**

Abstract

The main motives for the Algerian government's adoption of the policy to support oil derivatives were social motives that fall within the responsibilities that the state must undertake to achieve social stability. Governmental support for oil derivatives is in the interest of the wealthiest individuals; This is due to the high consumption of these derivatives.

Lifting subsidies on oil derivatives will reduce costs, but it will not improve the standard of living of the poor, and if no corrective measures are taken for these policies, this will lead to a decline in the living standards of the poor.

Keywords: Subsidy policy, oil derivatives, social stability, poor people's livelihood.

**Politique de soutien des prix des dérivés du pétrole et le problème de la libéralisation en
Algérie Au cours de la période (2015-2017)**

Résumé

Les principaux motifs de l'adoption par le gouvernement algérien de la politique de soutien aux dérivés du pétrole étaient des motifs sociaux qui relèvent des responsabilités que l'État doit assumer pour assurer la stabilité sociale. Le soutien gouvernemental aux dérivés du pétrole est dans l'intérêt des individus les plus riches; Cela est dû à la consommation élevée de ces dérivés. La suppression des subventions sur les dérivés du pétrole réduira les coûts, mais n'améliorera pas le niveau de vie des pauvres, et si aucune mesure corrective n'est prise pour ces politiques, cela entraînera une baisse du niveau de vie des pauvres.

Mots-clés: Politique de subvention, dérivés du pétrole, stabilité sociale, moyens de subsistance des pauvres.

المؤلف المرسل: قواوسي عبدالمومن ، abdoo.kouaouci@yahoo.fr

مقدمة

عادة ما تتبنى دول مختلفة سياسة الدعم بما فيها دعم المشتقات النفطية كأداة إستراتيجية مؤقتة إلا أنها تتجه في معظمها إلى تشجيع قطاعات معينة أووفي إطار أهداف تختلف من دولة إلى أخرى بغرض تحقيق تنوع النشاط الاقتصادي أوشكل من أشكال الدعم المباشر للفئات الفقيرة بهدف تحقيق مبدأ الحماية والعدالة في إعادة توزيع الثروة الطبيعية بين المواطنين. إلا أن استخدام تلك السياسة كأداة ثابتة أو تحولها إلى مبدأ عام تترتب عليه آثار جانبية عكسية تتحول عندها إلى عبء على الاقتصاد وذات تكاليف متعددة الأبعاد، الأمر الذي دفع كثيرا من الدول بما فيها بعض الدول المنتجة للنفط إلى انتهاز سياسيات بديلة تختلف مستوياتها بحسب طبيعة وخصوصية اقتصاد كل دولة.

- إشكالية البحث:

تبذل الحكومة الجزائرية جهودا كبيرة لحماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل بدعم السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة، مما يساعد على الارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار السياسي. فوفقا لسياسة الدعم الحالية، تخصص الحكومة نسبة كبيرة من الموارد العامة للإنفاق على الدعم بصورة ظاهرة وصريحة، كما تتنازل عن قدر كبير من الإيرادات العامة لتوفر دعما ضمينا لأسعار عديد من المنتجات والخدمات.

مما سبق تبرز أهمية الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي تدور حوله الإشكالية البحثية للدراسة وهو:

ما هي التحديات التي تواجه تطبيق سياسة تحرير أسعار المشتقات النفطية في الجزائر؟

- فرضيات البحث:

- يرتبط تزايد الطلب الاستهلاكي على بعض المشتقات النفطية الأساسية بعوامل داخلية وخارجية يصاحبه عدم قدرة الإنتاج المحلي أو الطاقة الإنتاجية للمنشآت النفطية على مواجهة تلك الزيادة واللجوء إلى استيراد تلك المشتقات من العالم الخارجي من أجل سد حاجة السوق المحلية.

- لسياسة الدعم تكاليف باهظة تؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري.

- أهداف البحث:

- توضيح أهمية الدعم الحكومي للسلع وخاصة دعم المشتقات النفطية، كوظيفة اجتماعية للدولة.

- تحديد واقع سياسة تسعير المشتقات النفطية في الجزائر.

- إبراز التحديات التي تواجه تطبيق سياسة تحرير أسعار المشتقات النفطية ومتطلبات إنجاحها.

- الدراسات السابقة للموضوع:

الدراسة الأولى:

هي دراسة للباحثة شيلان صباح حقي الشيرواني بعنوان سياسات تسعير المنتجات النفطية في أسواق أقطار عربية مختارة للفترة (1970-2000)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2002. حيث توصلت الطالبة إلى أن السياسة السعرية للمشتقات النفطية اتسمت بالجمود وعدم مواكبتها لتطورات الأحداث الاقتصادية فهي لا تزال تحظى بدعم حكومي أدى إلى تدهور الإنتاج المحلي وتعويض النقص بالطلب على المشتقات النفطية بالاستيراد. مما انعكس سلباً على زيادة نفقات الدولة من خلال تخصيص مبالغ لاستيراد

المشتقات. وكان لها الأثر الكبير على تشجيع تهريب المشتقات النفطية إلى الدول المجاورة التي ترتفع بها أسعار المشتقات النفطية.

الدراسة الثانية:

هي دراسة للباحث أيمن أبكر بخاش بعنوان الطلب على بعض مشتقات النفط في المملكة العربية السعودية البنزين/الديزل/الكيروزين خلال الفترة (1987-2008م)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، 2011. حيث توصل الباحث إلى أن الطلب العالمي على المنتجات النفطية أصبح أكثر توجهًا نحو المنتجات الأساسية (البنزين، الغاز السائل، زيت الغاز، النفط الأبيض) والتي شهدت نمواً سنوياً بمعدل (2.1%) خلال السنوات العشر الأخيرة. مع عدم قدرة الإنتاج المحلي على مواكبة هذا الاستهلاك والنتيجة هي اتساع الفجوة بين الاثنين. وأظهرت نتائج التقدير أن توقعات الطلب على المشتقات النفطية الأساسية في السعودية سيزداد خلال المدة (2009-2018).

الدراسة الثالثة:

دراسة الباحث خبابة عبدالله بعنوان سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006. حيث توصل الباحث في دراسته لهذا الموضوع أن الأسعار المدعومة في مرحلة زمنية سابقة لم تطبق بصورة اقتصادية مما نتج عنه اختلال في التوازنات وخلل في تصرفات المتعاملين الاقتصاديين كالتهريب والتهرب وغيرها وتوصل أيضاً إلى أن تثبيت الأسعار عند مستوى منخفض لبعض المنتجات بمثلثاتها في الدول المجاورة أدى إلى تهريبها إلى دول مجاورة.

الدراسة الرابعة:

دراسة للباحثين حنصال أبوبكر، بن أحمد سعدية بعنوان إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، 2018، حيث توصل الباحثان إلى اعتبار منظومة الدعم بشكلها الحالي، تراجعية إلى حد كبير، وتستفيد منه أساساً الأسر الغنية ومثال على ذلك تستهلك 20% من الأسر الغنية 6 مرات أكثر من 20% من الأسر الفقيرة. وتتسبب سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر في إحداث اختلالات هيكلية في التوازنات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية.

الدراسة الخامسة:

دراسة للباحث MAFTUCHATUL CHAERIYAH بعنوان أثر رفع دعم الوقود على الاقتصاد الإندونيسي، جامعة Gadjah Mada، كلية الاقتصاد، إندونيسيا، 2012، حيث توصل الباحث إلى أن رفع الدعم عن الوقود سيؤثر على بعض المؤشرات الاقتصادية مثل الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي وعوامل الإنتاج. وسيؤثر أيضاً على توزيع الدخل من الأسر والشركات والحكومات. وتظهر الدراسة أن الاقتصاد سوف يتأثر بشكل إيجابي.

- أهمية البحث:

إن دعم أسعار المشتقات النفطية أصبح يمثل جزءاً كبيراً من الإنفاق العام، وذلك ليس في الجزائر وحدها ولكن في دول أخرى كثيرة، بالإضافة إلى ذلك فإن دعم أسعار المشتقات النفطية أصبح مثار جدل في العالم كله. وفي هذا الإطار توجد وجهتا نظر، الأولى تؤكد أن هذا الدعم ضروري لدعم شرائح المجتمع محدودة الدخل،

لأن ارتفاع أسعار هذه المشتقات سينعكس على أسعار النقل وبالتالي على كل ما يستخدمه الفقراء من سلع وخدمات، وذلك أن قطاع النقل يستهلك ثلثي الطلب على هذه المشتقات. وتذهب وجهة النظر الأخرى إلى أن هذا الدعم يذهب أساساً إلى الأغنياء ولا يستفيد منه الفقراء.

في ضوء هذه الأسباب أصبح موضوع دعم أسعار المشتقات النفطية ذا أهمية يدفع لإنجاز هذا البحث لتقييم خيارات الإبقاء على الدعم أو ترشيده أو توجيه قدر أكبر من الدعم للخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

- منهج الدراسة:

تتطلب طبيعة هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث قام الطالب بوصف وتحليل السمات الأساسية لسياسة تسعير المشتقات النفطية في الجزائر.

- خطة البحث:

1- الإطار النظري لسياسة الدعم.

2- السياسة السعرية للمشتقات النفطية في السوق المحلية والعالمية.

3- تحديات تطبيق تحرير أسعار المشتقات النفطية ومتطلبات نجاحها.

4- نتائج وتوصيات.

1- الإطار النظري لسياسة الدعم.

تعد سياسات الدعم الحكومي جزءاً من السياسة الاقتصادية الهادفة لتحقيق الاستقرار العام والوصول إلى مستوى معيشي لائق لجميع أفراد المجتمع.

1-1- مفهوم الدعم الحكومي:

يطلق بعض الاقتصاديين على الدعم الحكومي مصطلح المنح والإعانات أو النفقات التحويلية، فالمنح والإعانات هي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقداً أو عيناً دون أن تحصل الدولة مقابلها على أي شيء مادي من المستفيد بالنفقة⁽¹⁾. ويكون الهدف من هذه الإعانات هو تشجيع الإنتاج وحمايته، وإصلاح المجتمع كالمساعدات التي تمنح للعائلات والمساعدات الصحية والعلاج المجاني.

ويذهب آخرون إلى تعريفه على أنه كل ما تتحمله الدولة في الموازنة العامة من أعباء نتيجة لـ⁽²⁾:

✓ الفارق بين السعر الاقتصادي والسعر الاجتماعي سواء للسلع والخدمات التي رأت الدولة المحافظة على أسعارها في مستوى معقول من أجل المحافظة على دخول الطبقات ذات الدخل الضعيف.

✓ خسائر شركات القطاع العام والمرافق العامة.

✓ الفارق بين الأسعار الاقتصادية الحقيقية والأسعار المخفضة بالنسبة لبعض المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تدخل في العملية الإنتاجية سواء في الزراعة أو الصناعة.

ويقدم دي مور وكالامي تعريفاً أكثر تحديداً بأنه "أي تدابير تبقى الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى السوق أو تبقى الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين والمنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر"⁽³⁾.

ويتبنى النظام الأوروبي للحسابات Esa euro system accounts مفهوماً ضيقاً للدعم الحكومي يتناسب مع الأغراض المحاسبية وسهولة القياس الكمي. وبالتالي، يعرف الدعم على أنه مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها

الحكومة للمنتجين بهدف التأثير على مستويات الإنتاج أو مستويات الأسعار أو عوائد عناصر الإنتاج الخاصة بالمشروعات⁽⁴⁾.

ووفقا لقوانين منظمة التجارة العالمية (WTO) يتخذ تعريف المنظمة للدعم نهجا واسعا فيما يتعلق بأشكال الدعم الممكنة، بما في ذلك المدفوعات المباشرة، والامتيازات الضريبية، وشراء وتوفير السلع والخدمات سواء كانت للمستهلكين (في شكل تقديم الدولة للسلع بأسعار أقل من الأسعار السائدة في الأسواق) أو للمنتجين (في شكل دعم لبعض عناصر المدخلات أو لبعض الصناعات خاصة المرتبطة بالتصدير)⁽⁵⁾.

أما منظمة الأغذية والزراعة (FAO) فتعتبر أن الدعم هو " البرامج النقدية أو العينية التي تسعى للحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة وضمان الحد الأدنى من الرفاهية بتوفير الحد الأدنى من التغذية أو مساعدة الأسر على إدارة المخاطر"⁽⁶⁾.

ووفقا للموسوعة البريطانية ENCYCLOPEDIA BRITANNICA تعرف الدعم على أنه " النفقة الحكومية المباشرة أو غير المباشرة أو الحق الاقتصادي الممنوح أو الامتياز الموجه إلى المشروعات الخاصة بالأفراد والوحدات الحكومية بغرض تحقيق أهداف عامة"⁽⁷⁾.

أما وزارة المالية الجزائرية فتعتبر أن الدعم الحكومي يتصرف إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو كمنتجين سواء بصورة مباشرة (دعم صريح)، أو غير مباشرة (دعم ضمني)، قصد التخفيف من عبء تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات الفقيرة والطبقات محدودة الدخل، بالإضافة إلى تحقيق عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع، مما سيؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية⁽⁸⁾.

مما سبق أرى أن التعريف الجامع للدعم هو أنه مجموعة من السياسات والبرامج التي تنتهجها الحكومة، لضمان توفير السلع والخدمات المدعومة للمواطن أو لمنظمات الأعمال والخدمات، ويترتب عليها ميزة مالية للفرد وأسرته أو للمنظمة كمستخدم وسيط، تتمثل في الحصول على السلع والخدمات المدعومة أو عوامل الإنتاج، بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها أو استيرادها، أو سعر تصديرها في حالة قابليتها للتصدير أو سعر بيعها الحقيقي في السوق الحرة، بهدف التيسير على الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود.

ونستنتج من العرض السابق للتعريفات ما يلي:

✓ أن مفهوم الدعم مفهوم مرن تستخدمه الأدبيات للإشارة إلى أنماط وعناصر مختلفة من الإنفاق الحكومي وغير الحكومي.

✓ بالنسبة للدعم الحكومي فلا يوجد له تعريف محدد يعد مقبولا عالميا فتعريف الدعم وتصنيفاته يختلف وفقا للسياق المستخدم، وهو الأمر الذي يجعل الأدبيات تتخذ العديد من الاتجاهات المتباينة في تعريف الدعم وتحليله، فمن الأدبيات ما يحلل الدعم الحكومي من وجهة نظر القطاعات، فبذلك توسع تلك الأدبيات مفهوم الدعم ليشمل كل ما يوجه من إعانات مالية للقطاع العائلي، وقطاع الأعمال، بينما يقصره البعض على ما يوجه لقطاع الأعمال فقط. في حين، يحلل آخرون الدعم الحكومي في الأدبيات من وجهة نظر الإنفاق الاجتماعي الذي يقدم من خلال الموازنة العامة للدولة. وبالتالي توسع هذه الأدبيات مفهوم الدعم ليشمل العديد من عناصر الإنفاق الاجتماعي كالإنفاق على التعليم والصحة، أو المنح والمزايا المرتبطة بشبكة الأمان والحماية الاجتماعية.

✓ تعمل سياسة الدعم من خلال إطار نظام للتسعير الجبري فهو إذا يختلف من حيث الشكل والمضمون على سياسة المنح والهبات والإعالة.

✓ تعتبر سياسة الدعم إحدى أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحكومة، لضمان مستوى معيشي أفضل للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود.

✓ في سبيل تطبيق سياسة الدعم تتحمل الدولة أعباء مالية مباشرة نتيجة بيع السلع المدعومة بسعر يقل عن تكلفتها الحقيقية، وذلك بتدخل الحكومة في السوق عن طريق أجهزتها المختلفة ومنشآت التوزيع التابعة لها لضمان وصول السلع والخدمات المدعومة للمستهلك بالسعر الإداري الجبري المحدد لها.

✓ بصفة عامة يتم قياس وحساب قيمة الدعم المباشر وغير المباشر بحساب الفرق بين السعر الاقتصادي والسعر الجبري المحدد لبيع السلع والخدمات المدعومة.

1-2- أنواع سياسات الدعم الحكومي:

تنقسم أشكال الدعم من حيث النظرة إلى العبء المالي على الموازنة العامة، إلى دعم مباشر أو صريح يتمثل في اعتمادات مالية تدرج في الموازنة العامة للدولة على السلع والخدمات المدعومة، أو دعم غير مباشر ويتمثل في تنازل الدولة عن جزء من الإيرادات العامة المستحقة من أجل خفض الكلفة المالية للسلع والخدمات التي يشملها الدعم إلى أقل من تكلفة الإمداد والتوزيع. وفيما يلي أهم أنواع وأشكال الدعم⁽⁹⁾:

- **الدعم العيني:** والغرض منه زيادة الدخل الحقيقي للأفراد، وذلك بتدخل الدولة لتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات، والتي غالبا ما تكون ضرورية لحياة هؤلاء الأفراد، ويأخذ الدعم العيني ثلاثة أشكال وهي⁽¹⁰⁾:

✓ **دعم الإسكان:** إما أن تأخذ شكل دعم مباشر للمساكن التي توفرها الحكومة أو دعم لصيانة هذه المساكن، وقد تكون إما في شكل تخفيض الفائدة على قروض الإسكان أو تخفيض مستوى الإيجارات.

✓ **دعم الطاقة:** حيث يتم دعم أسعار الطاقة من قبل الحكومة وتسعيرها بأقل من تكلفة الإنتاج.

✓ **دعم الغذاء:** ويتم تقسيمها إلى أربعة أنواع رئيسية هي دعم البطاقات التموينية والتي تضمن توزيع حجم معين من السلع بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في السوق، ويتناسب حجم هذه السلع مع عدد أفراد الأسرة. وأيضا كوبيونات الغذاء حيث تحصل الفئة المستهدفة على كوبيونات ذات قيمة نقدية محددة تمكنها من الحصول على مجموع السلع بالأسعار السائدة في السوق. بالإضافة إلى كل من برامج التغذية المكملية وتأخذ شكل وجبات مدرسية وأغذية للأطفال. ودعم أسعار الغذاء والذي يهدف إلى توفير السلع لكل فئات المجتمع بأسعار مناسبة وبكميات كبيرة وبأسعار أقل من الأسعار السائدة في السوق.

- **الدعم النقدي:** ويعرف على أنه إعطاء دخول نقدية مباشرة للمستفيدين والمستحقين الذين تتوفر فيهم الشروط المناسبة، أو يكون تقديم الأموال لتشجيع بعض أنواع الاستثمارات⁽¹¹⁾. ويأخذ العديد من الأشكال منها:

✓ **التحويلات النقدية المشروطة:** تستهدف الحكومات بالتحويلات النقدية المشروطة جميع الأطفال المتدرسين، وتسعى الحكومة من هذه الشروط تحقيق مجموعة من الأهداف منها تقليل التسرب المدرسي وتحسين الأوضاع النسبية لدخول الأسر المستهدفة.

✓ **المساعدات الاجتماعية النقدية العامة:** وتستهدف هذه المساعدات المعاقين وكبار السن من غير القادرين على العمل وأيضا الأسر أو الأفراد على حسب مستوى دخولهم أو قدرتهم على الكسب. ويكون الغرض منها ضمان مستوى دخل للأفراد بحيث لا يقع الفرد تحت خط الفقر.

✓ المساعدات العائلية الخاصة: تمنح لكل أسرة مع كل طفل جديد بهدف الحفاظ على حد أدنى من الدخل، وتمكين الأسرة من إلحاق أبنائها بالتعليم النظامي.

✓ برامج توليد الدخل: يتم من خلال هذه البرامج منح قروض صغيرة للفقراء في شراء الأصول التي تساهم في توليد الدخل، بالإضافة إلى برنامج العمل العام والذي يتم من خلاله توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل وذلك في المشروعات كثيفة العمل مثل أعمال البنية الأساسية على أن يتم دفع الأجور إما في شكل عيني أو نقدي ولكن أقل من مستويات الأجور السائدة.

-الدعم المباشر: وهو دعم حكومي نقدي لغرض المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين ويهدف إلى ثبات الأسعار والحد من آثار التضخم، والحفاظ على الدخل الحقيقية للأفراد ولا سيما ذوي الدخل المحدود⁽¹²⁾.

-الدعم غير المباشر: لا يسهل قياس هذا النوع من الدعم لأنه لا يظهر بصفة مباشرة في الموازنة، ويضم الدعم غير المباشر عدة أشكال أهمها⁽¹³⁾:

-الدعم الضمني: وهو قيام الدولة بتحديد أسعار جبرية لبعض السلع والخدمات عند مستوى أقل من التكلفة الاقتصادية لإنتاج هذه السلع والخدمات، وإلزام الشركات بالبيع بهذا السعر⁽¹⁴⁾.

ويؤدي الدعم الضمني إلى خسائر الشركات نتيجة لإجبارها على بيع منتجاتها بأسعار أقل من أسعار التكلفة كما يتمثل في حجم الأرباح التي تحققها بعض هذه الشركات بمعدلات لا تتفق مع رؤوس الأموال المستثمرة فيها أو بالمقارنة بأرباح الوحدات الأخرى التي تمارس هذا النشاط.

ومن الجدير بالإشارة أن وجود هذا الدعم يرجع إلى عدم مراعاة الفصل التام بين السعر الاقتصادي والسعر الاجتماعي للسلع والخدمات التي تقدمها الشركات المتلقية للدعم الضمني.

-دعم الإعفاءات الضريبية: تعتبر الإعفاءات الضريبية نوعاً من أنواع الدعم غير المباشر سواء أكانت بصورة جزئية أو كلية حيث يؤدي هذا الدعم إلى نقص الإيرادات الضريبية التي كان من الممكن تحصيلها وبالتالي فهو يؤثر بصورة غير مباشرة على الموازنة العامة للدولة.

ويهدف دعم الإعفاءات الضريبية العديد من الأغراض منها تشجيع الاستثمارات في الصناعات المصدرة أو الصناعات التي تنتج بديلاً للسلع المستوردة، أو توجيه الاستثمارات لفرع معين من فروع النشاط ومن أوضح الأمثلة على ذلك الدعم إعفاء الدول النامية للمشروعات الاستثمارية الموافق عليها من الضرائب لعدد محدود من السنوات وهذا الإعفاء غالباً ما يتراوح بين ثلاث وعشر سنوات مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في تلك الدول⁽¹⁵⁾.

1-3- أهداف سياسة الدعم:

-حماية الفقراء:

إن أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الحكومات إلى تطبيق سياسات الدعم، هي حماية محدودي الدخل، عن طريق دعم المنتجات بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك يشكل عبئاً كبيراً على الحكومة، فعلى سبيل المثال تقوم بدعم المشتقات النفطية لتشجيع الاستثمار، وذلك قبل أن تكون منتجة ثم تقوم بدعم مشتقات النفط مرة أخرى للمستهلك⁽¹⁶⁾.

- تشجيع الصناعة:

تلجأ الحكومة إلى تقديم المشتقات النفطية مدعومة للمنتجين وفي أغلب الأحيان تكون هذه الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل صناعات الأسمنت والبتروكيماويات، وهذه الصناعات هي الأكثر استفادة من الدعم. والأساس المنطقي وراء هذا الدعم هو تحفيز الشركات على توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مدعومة أي أقل من الأسعار العالمية، كما أن دعم الطاقة للمنتجين أو المستثمرين بغرض المساعدة في حماية الصناعات المحلية من منافسة مثيلتها الأجنبية، وتعزيز قدرتها التنافسية التصديرية فتقوم الحكومة بدعم المنتجات التي يتم تصديرها أيضاً للحفاظ على تنافسيتها. وهذا يقلل من كفاءة القدرة التنافسية الحقيقية لتلك السلع في السوق الخارجية.

- تيسير الاستهلاك:

تتجه الحكومات إلى السيطرة على أسعار الطاقة في محاولة منها لموازنة تقلبات الأسعار المؤقتة، وتعلل ذلك بعبء التكاليف الزائدة على المنتجين والمستهلكين في تعديل استهلاكهم وإنتاجهم في مواجهة هذه التقلبات، فتقوم الحكومة بالتدخل مبررة ذلك أنه يخف من وطأة هذه التعديلات فتلجأ الحكومات إلى دعم الأسعار المحلية عندما تكون الأسعار في الأسواق الدولية مرتفعة وزيادة الضرائب عندما تكون الأسعار في السوق الدولية منخفضة حيث يؤدي ذلك إلى تيسير الاستهلاك في مواجهة أسعار الطاقة شديدة التقلب وذلك يحمل الموازنة العامة أعباء كثيرة كان يمكن توجيهها إلى قطاعات تنموية أخرى⁽¹⁷⁾.

- تجنب الضغوط التضخمية:

ينعكس الارتفاع في أسعار الطاقة على كل السلع الاستهلاكية والإنتاجية، فتتسبب أسعار الوقود المرتفعة إلى إحداث تغير في تكلفة الصناعات فيحدث ارتفاع في تكلفة الإنتاج والنقل، مما يؤدي إلى الزيادات في أسعار السلع التي تصل إلى المستهلك وتخلق ضغوطا تضخمية، وهذه إحدى أهم مخاوف الحكومات التي تجعلها متمسكة بتقديم الدعم، ولكن من الجهة الأخرى يزيد الاعتماد على الدعم مما يؤدي إلى زيادة تدريجية للدعم في الموازنة وذلك يؤدي إلى ضغوط وديون.

- اعتبارات سياسية:

الدعم مستحب على المستوى الشعبي للجهل بأضراره وأثره على الاقتصاد فيفضله العامة لما روح له أنه للفقراء فقط وأنه يحافظ على الحياة الكريمة لهم ولكنه على النقيض لأنه لا يذهب إلى كل من يستحقه ويستفاد منه الكثير ممن لا يستحقونه، فيجد الساسة صعوبة في ترويج الحقيقة ويتجه البعض الآخر إلى استغلال ذلك الأمر فيصعب على السياسيين التعامل مع المسألة وطرح فكرة إلغائه.

2- السياسة السعرية للمشتقات النفطية في الجزائر:

تبذل الحكومة الجزائرية جهودا كبيرة لحماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل بدعم السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة، مما يساعد على الارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار السياسي. فوفقا لسياسة الدعم الحالية، تخصص الحكومة نسبة كبيرة من الموارد العامة للإنفاق على الدعم بصورة ظاهرة وصریحة، كما تتنازل عن قدر كبير من الإيرادات العامة لتوفر دعما ضمينيا لأسعار عديد من المنتجات والخدمات.

2-1-واقع المشتقات النفطية في الجزائر:

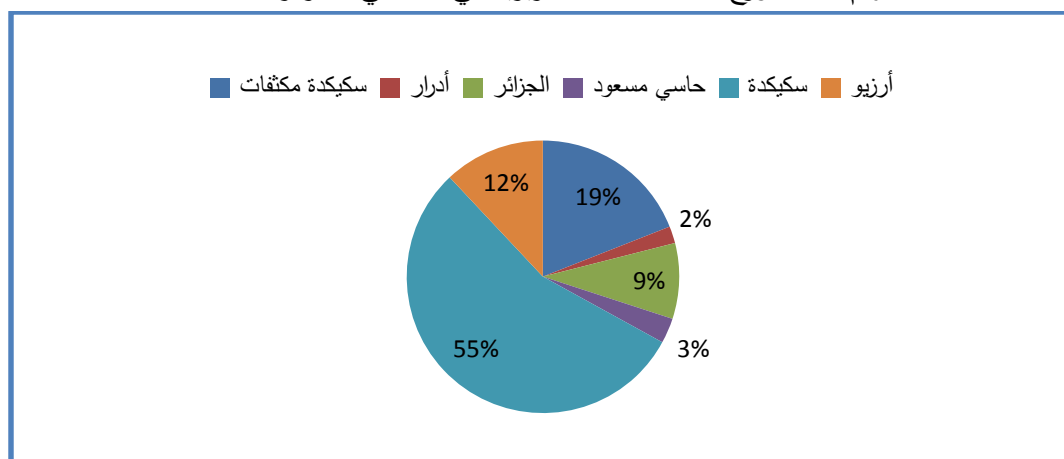
سنتطرق في هذه النقطة إلى واقع المشتقات النفطية بداية بصناعة تكرير النفط في الجزائر مروراً إلى إنتاج واستهلاك هذه المشتقات ثم إلى التجارة الخارجية للمشتقات النفطية من خلال صادرات وواردات هذه السلعة.

2-1-1-صناعة تكرير النفط في الجزائر:

تهدف صناعة تكرير النفط إلى تحويل النفط الخام إلى مشتقات قابلة للاستخدام كالنافثا، والغازولين، والكيروزين، والوقود، والأسفلت والمزقات، وتكتسب هذه الصناعة أهمية خاصة بالنسبة للجزائر كإحدى أهم المراحل في سلسلة الصناعات النفطية، وذلك نظراً لدورها في تأمين حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية باعتبارها من المصادر الرئيسية المهمة للطاقة.

بدأت صناعة تكرير النفط في الجزائر مع تشغيل مصفاة الحراش عام 1961⁽¹⁸⁾، تتبعها إنشاء خمس مصافي أخرى وهي (سكيكدة، أرزيو، الجزائر العاصمة، حاسي مسعود، وأدرار) بالإضافة إلى وحدة لتحويل المكثفات بسكيكدة، حيث بلغ إجمالي الطاقة التكريرية الحالية 650.9 ألف ب/ي، حيث يواجه ما يقارب نصف المنتج لتلبية احتياجات السوق الداخلية، أما الباقي فيتم تصديره، ويبين الشكل رقم 01 توزيع نسب الطاقة التكريرية في مصافي الجزائر.

الشكل رقم 01: توزيع نسب الطاقة التكريرية في مصافي الجزائر سنة 2017.



المصدر: أوابك قاعدة بيانات صناعة التكرير

نلاحظ من الشكل أعلاه أن:

تحتل مصفاة سكيكدة المرتبة الأولى من حيث نسبة الطاقة التكريرية حيث تبلغ 55%، تليها مصفاة سكيكدة مكثفات بنسبة 19%، ثم مصفاة أرزيو بنسبة 12%، ثم مصفاة الجزائر بنسبة 9%، لتأتي مصفاة حاسي مسعود وأدرار في المرتبة الأخيرة بنسب 3%، 2% على التوالي.

ويبين الجدول التالي طاقة عمليات التكرير في مصافي النفط العاملة في الجزائر عام 2017.

الجدول رقم (01): طاقة مصافي النفط العاملة في الجزائر عام 2017. الوحدة: (ألف ب/ي)

اسم المصفاة	تاريخ الإنشاء	الطاقة التكريرية	التهديب العامل	المعالجة الهيدروجينية	التفسير العامل	مؤشر تعقيد نيلسون
الجزائر	1961	59	15	14.4		2.88
حاسي	1964	134.2	2.4	2.7		1.14

مسعود						
أرزويو	1972	53.8	11.5	9.5	6.43	
سكيدة	1980	355	60	54	2.37	
سكيدة مكتثفات	1985	122				
أدرار	2007	12.9	2	2	4.95	6
المجموع		651	90.9	82.6	2.57	6

المصدر: أوابك قاعدة بيانات صناعة التكرير

أ- مصافي النفط في الجزائر:

✓ **مصفاة الحراش:** أنشئت مصفاة الحراش عام 1961، وتتكون من وحدة تقطير، وتهذيب بالعامل الحفاز، ووحدة معالجة هيدروجينية للنافثا، ولا تحتوي على وحدات معالجة هيدروجينية للمقطرات الوسطى، أو وحدات تحويلية، وتعمل حاليا بطاقة 59 ألف ب/ي⁽¹⁹⁾.

✓ **مصفاة حاسي مسعود:** أنشئت مصفاة حاسي مسعود في عام 1964 بطاقة تكريرية قدرها 22 ألف ب/ي، وتحتوي على وحدة تهذيب، ووحدة معالجة هيدروجينية للنافثا.

✓ **مصفاة أرزيو:** بدأ تشغيل مصفاة أرزيو في عام 1972 بطاقة 53.8 ألف ب/ي. تتكون من وحدة تقطير، ووحدة تهذيب للنافثا، ولا تحتوي على وحدات معالجة هيدروجينية للمقطرات الوسطى أو وحدات تحويلية.

✓ **مصفاة سكيدة:** أنشئت في عام 1980، وتحتل المرتبة الأولى بين مصافي الجزائر حيث تبلغ طاقتها التكريرية الحالية 355 ألف ب/ي.

✓ **مصفاة سكيدة مكتثفات:** أنشئت عام 1985 بجوار مصفاة سكيدة، وتتكون من وحدتي تقطير مكتثفات ناتجة عن معامل معالجة الغاز الطبيعي، طاقة كل منها 70 ألف ب/ي.

✓ **مصفاة أدرار:** تم تشغيل هذه المصفاة في سنة 2007، وتبلغ طاقتها التكريرية 12.9 ألف ب/ي، ويشترك في ملكية المصفاة كل من مؤسسة البترول الصينية الوطنية CNPC بحصة 70% والباقي 30% لشركة سوناطراك الوطنية، وتحتوي المصفاة على وحدة تهذيب للنافثا بطاقة 2 ألف ب/ي، ووحدة تكسير بالعامل الحفاز المائع لبواقي التقطير RFCC بطاقة 6 ألف ب/ي⁽²⁰⁾.

✓ **المصافي المتوقفة:** يوجد في الجزائر مصفاة واحدة متوقفة هي مصفاة عين أميناس، أنشئت عام 1980 بطاقة تكريرية قدرها 7 ألف ب/ي. وتتكون من وحدة تقطير للنفط الخام المنتج من الحقول المجاورة، ثم أغلقت عام 1990 لصغر حجمها وضعف كفاءتها.

2-1-2- تطور إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر:

أ- إنتاج المشتقات النفطية:

يغلب على إنتاج المشتقات النفطية الأنواع الخفيفة وتتمثل هذه الأنواع في وقود السيارات وذلك بنوعيه الديزل والغازولين (البزين) ووقود الطائرات الكيروسين، وذلك بسبب طبيعة النفط الجزائري الذي يعتبر من أنواع النفط الخفيفة ويعتبر ثاني أغلى نفط بعد نفط نيجيريا ضمن سلة أوبك، أما باقي الإنتاج فيتكون من الأنواع الثقيلة كالنافثا والزفت وغيرهما. ويوضح الجدول التالي تطور إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2015-2017).

الجدول رقم (02): تطور إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)

الوحدة: ألف ب/ي

السنوات	الخام المدخل	غاز البترول المسال	الغازولين	كيروزين	نافثا	زيت الغاز/ديزل	زيت الوقود	اسفلت	زيوت التزييت	أخرى	إجمالي المشتقات من المصفاة
2015	670.64	24.15	61.69	35.37	196.89	174.71	121.77	2.88	2.22	2	621.68
2016	658.47	24.31	60.68	35.15	184.04	175.65	124.33	3.03	2.29	2.54	612.02
2017	598.55	23.71	59.31	33.23	189.64	469.11	116.12	3.17	1.9	1.77	597.96

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، أوابك، بنك المعلومات، شجرة النظام، متوفر على الموقع:

<http://oapecdbsys.oapecorg.org>، اطلع عليه بتاريخ: 2019/05/01.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن:

تميزت الفترة (2015-2017) بانخفاض وتيرة إنتاج المشتقات النفطية، وهذا بسبب انخفاض الطلب العالمي على المشتقات النفطية خاصة من قبل الدول الأوروبية، بالإضافة إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية التي تشغل بها مصافي التكرير في الجزائر.

ب-استهلاك المنتجات النفطية:

بعد تموين السوق المحلية باحتياجاته من المشتقات النفطية، يوجه باقي الإنتاج إلى التصدير نحو الأسواق الخارجية ويوضح الجدول الموالي الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية.

الجدول رقم (03): تطور استهلاك المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)

الوحدة: ألف ب/ي

السنوات	وقود الطائرات	غاز البترول المسال	الغازولين	كيروزين	نافثا	زيت الغاز/ديزل	زيت الوقود	اسفلت	زيوت التزييت	أخرى	إجمالي الاستهلاك من المشتقات من المصفاة
2015	9.66	60.05	103.12	0.44	0	210.29	0	9.45	3.2	0.39	396.6
2016	9.76	60.37	99.13	0.41	0	203.92	0	8.6	3.02	0.42	385.63
2017	10.07	63.6	96.57	0.42	0	199.72	0	7.52	2.81	0.42	381.13

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، أوابك، بنك المعلومات، شجرة النظام، مرجع سابق.

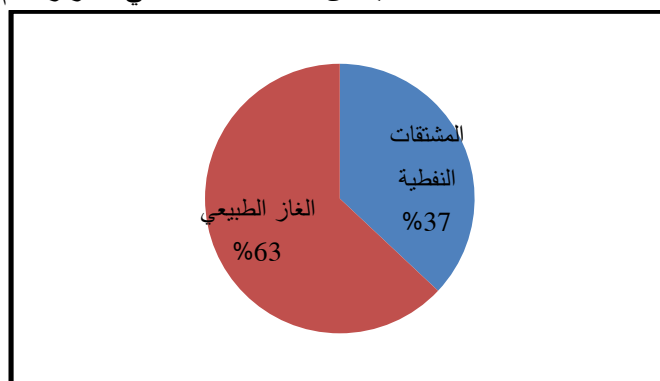
نستنتج من الجدول أعلاه أن:

هناك انخفاض في حجم الكميات المستهلكة محليا من المشتقات النفطية، حيث انتقل الاستهلاك من 396.6 ألف برميل سنة 2015 إلى 381.13 ألف برميل سنة 2017 ومقارنة بالتطور الذي سجلته الكميات المنتجة، نرى أن الزيادة في نمو الاستهلاك المحلي أكبر بكثير من الزيادة في نمو الإنتاج، وهذا الوضع يؤدي حتما في المستقبل إلى عدم وجود باقي إنتاج مشتقات للتصدير، وهذا يؤدي بدوره إلى اللجوء للاستيراد لتغطية العجز لتموين السوق المحلية من احتياجاتها للمشتقات النفطية.

ج- مقارنة بين إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية:

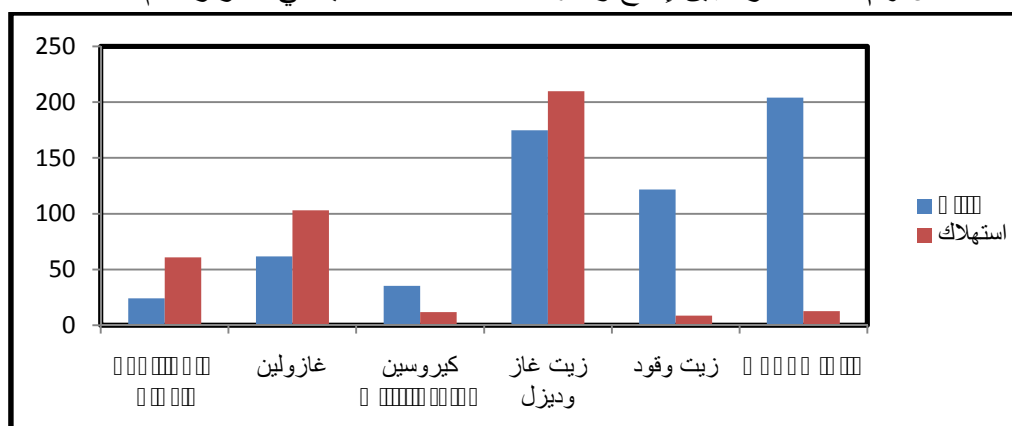
يبين الشكل رقم 02 أن نسبة استهلاك المشتقات النفطية بلغت حوالي 37%. كما يبين الشكل رقم 03 مقارنة بين إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر عام 2017، حيث يلاحظ وجود عجز في كل من مادة غاز البترول المسال، وعجز في إنتاج زيت الغاز والديزل والغازولين، حيث يتم تغطية الأول من إنتاج معامل معالجة الغاز الطبيعي، ويتم تغطية الثاني من خلال الاستيراد، وإلى أن يتم تشغيل المصافي الجديدة في الجزائر يتوقع أن تعاني من العجز في السنوات الثلاثة القادمة بسبب تنامي الطلب على هذه المشتقات. بالمقابل يلاحظ وجود فائض في إنتاج الكبروزين، وزيت الوقود والمنتجات الأخرى المكونة من النافثا والزيوت والشموع وغيره.

الشكل رقم 02: حصة المشتقات النفطية من استهلاك الطاقة في الجزائر عام 2017.



المصدر: أوبك، التقرير الإحصائي 2018: ص 120.

الشكل رقم 03: مقارنة بين إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر عام 2017



المصدر: أوبك، التقرير الإحصائي، مرجع سابق، ص 123.

2-1-3- التجارة الخارجية للمشتقات النفطية:

أ- صادرات المشتقات النفطية:

الجدول رقم (04): تطور صادرات المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)

الوحدة: ألف ب/ي

السنوات	2015	2016	2017
صادرات المشتقات النفطية	598.790	580.630	556.697

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، أوبك، بنك المعلومات، شجرة النظام، مرجع سابق.

من تحليل الجدول نلاحظ:

✓ بصفة عامة هناك شبه استقرار في تصدير المشتقات النفطية حيث يبلغ متوسط الكمية المصدرة خلال الفترة (2015-2017) 578.70 ألف ب/ي، وهذا بعد إنجاز مصافي تكريرية وتهيئة بعضها.

✓ وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لوجهة صادرات المشتقات النفطية، فإن التوزيع الجغرافي لها لسنة 2017 يكشف أن السوق الأوروبية هي في مقدمة الدول المستوردة بنسبة قدرها 40.75%، تليها سوق أمريكا الشمالية بحوالي 108.5 ألف برميل يوميا من إجمالي صادرات المشتقات النفطية والبالغة 541.1 ألف برميل يوميا خلال نفس السنة بنسبة 20.05%، وتأتي في المرتبة الثالثة سوق أمريكا اللاتينية بنسبة 13.58% وبعدها السوق الإفريقية ولكن بنسبة قليلة، وأخيرا سوق الشرق الأوسط بحوالي 22.5 ألف برميل خلال نفس السنة.

ب- واردات المشتقات النفطية

تستورد الجزائر كمية من المشتقات النفطية من السوق العالمية لتأمين احتياجاتها من الاستهلاك المحلي بعد تسجيل عجز في تلبية الطلب الداخلي.

ويوضح الجدول الموالي تطور واردات المشتقات النفطية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (05): تطور واردات المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)

الوحدة: ألف ب/ي

السنوات	2015	2016	2017
واردات المشتقات النفطية	82.180	74.780	72.645

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، أوابك، بنك المعلومات، شجرة النظام، مرجع سابق.

نلاحظ من تحليل الجدول:

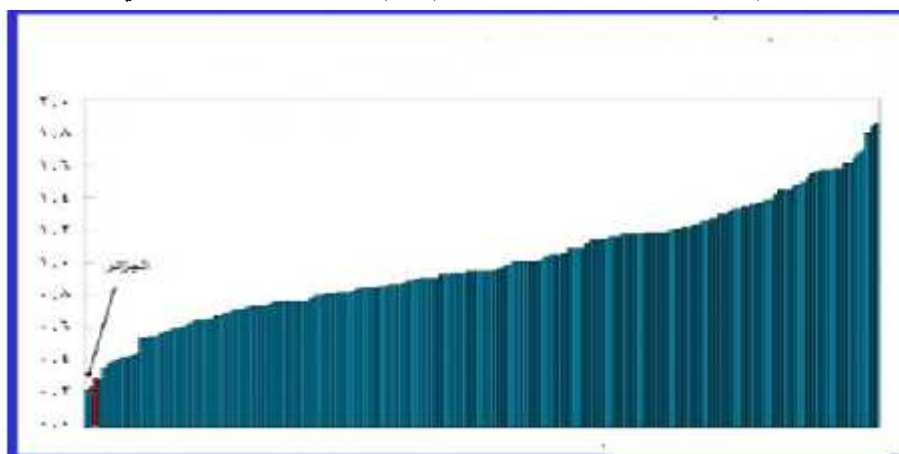
انخفاض الاستيراد سنتي 2016 و 2017 ليبلغ 74.780 ب/ي، و 72.645 ب/ي على التوالي بسبب تراجع الاستهلاك المحلي.

2-2- واقع سياسة تسعير المشتقات النفطية في الجزائر:

قامت الحكومة الجزائرية مع بداية سنة 2016 برفع سعر البنزين وغيره من منتجات الطاقة لأول مرة منذ عام 2005، غير أنه بالرغم من هذه الزيادة الكبيرة بنسبة 34% فإن سعر البنزين في الجزائر لا يزال من أقل الأسعار في العالم، حيث يزيد قليلا عن سعر المياه المعدنية⁽²¹⁾.

ويوضح الشكل الموالي أسعار البنزين في العالم لسنة 2016 مقارنة مع أسعار البنزين في الجزائر.

الشكل رقم 04: أسعار البنزين حول العالم لعام 2016 بالدولار الأمريكي للتر



المصدر: globalpetrolprices.com

أطلقت الجزائر في موازنة 2016 بعض الإجراءات والإصلاحات تقضي بتعديل تدريجي لهيكل أسعار الوقود ومن بين التدابير المتخذة في هذا الصدد، تعديل ضريبة المشتقات النفطية فبالنسبة للبنزين الممتاز من 01.0 دينار للتر إلى 5 دينار للتر، وإلى 4 دينار للتر بالنسبة للبنزين العادي، إضافة إلى تعديل الضريبة على القيمة المضافة على وقود الديزل لتصبح 2 دينار للتر، أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع أسعار وقود الديزل من 7.13 دينار للتر إلى حوالي 76.18 دينار للتر، والبنزين الممتاز من 23 دينار للتر إلى 42.31 دينار للتر، والبنزين الخالي من الرصاص من 6.22 دينار للتر إلى 42.61 دينار للتر، صاحبت هذه الإصلاحات تدابير لتخفيف تأثيرها على المستهلكين تضمنت التركيز على التحويلات للفقراء تحقيقا للعدالة الاجتماعية⁽²²⁾.

3- تحديات تطبيق تحرير أسعار المشتقات النفطية ومتطلبات نجاحها:

رغم إقرار حكومات العديد من الدول على مستوى العالم بضرورة تحرير أسعار المشتقات النفطية، إلا أن ذلك الأمر تكتفه العديد من التحديات والصعوبات التي تحول دون تبني برامج جادة للإصلاح أو اتجاه بعضها لعدم استكمال الإصلاحات فور البدء في تنفيذها.

3-1 التحديات:

على الرغم من الآثار السلبية التي يتسبب فيها دعم أسعار المشتقات النفطية، فقد ثبت أن الإصلاح صعب وتشير تجارب البلدان إلى وجود عدد من الحواجز التي تعترض الإصلاح الناجح لتحرير أسعار المشتقات النفطية، على النحو التالي⁽²³⁾:

- عدم وجود معلومات تتعلق بحجم الدعم وأوجه قصوره:

نادرا ما تظهر التكلفة الكاملة للدعم في الميزانية ونتيجة لذلك، لا يتمكن الجمهور من تحديد أي ارتباط بين الدعم والقيود على التوسع في الإنفاق العام على البنود ذات الأولوية العالية وآثار الدعم الضارة على النمو والحد من الفقر.

- المعارضة من فئات محددة تستفيد من الوضع الراهن:

يمكن للجماعات ذات الرأي المسموع سياسيا المستفيدة من الدعم أن تمنع تنفيذ الإصلاحات.

- غياب مصداقية الحكومة وقدراتها الإدارية:

حتى مع اعتراف الجمهور بحجم الدعم وآثاره الضارة، فإنه في الغالب لا يثق عموماً في أن الحكومة ستستخدم الوفورات التي تتحقق من إصلاح الدعم بحكمة ومن ثم يقاوم إلغاءه.

-وجود مخاوف تتعلق بالتأثير الضار على الفقراء:

رغم أن معظم المنافع التي تتحقق من الدعم تؤول إلى الفئات الأعلى دخلاً، يظل من الممكن لزيادات الأسعار أن تحدث تأثيراً كبيراً على الدخل الحقيقية للفقراء، سواء من خلال زيادة تكاليف الطاقة المستخدمة في الطهي والتدفئة والإنارة والنقل الشخصي من ناحية، أو من خلال التأثيرات غير المباشرة على نقل الغذاء والنقل العام من ناحية أخرى. وفي معظم البلدان، لا توجد أدوات موجهة بشكل جيد للحماية الجماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية التي يمكن توسيع نطاقها لتعويض الفئات المعرضة للمخاطر.

- وجود مخاوف تتعلق بالتأثير الضار على التضخم والقدرة التنافسية الدولية وتقلب أسعار الطاقة المحلية:

ستترتب على حدوث زيادات في أسعار الطاقة آثار قصيرة الأجل على التضخم، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى توقعات بحدوث زيادات أكبر في الأسعار والأجور. ويمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة أيضاً إلى مخاوف بشأن القدرة التنافسية الدولية للقطاعات كثيفة الاستخدام للطاقة. إضافة إلى ذلك، تتردد البلدان في تحرير أسعار المشتقات النفطية لتجنب حدوث تقلب كبير في الأسعار المحلية نتيجة لتطورات الأسعار الدولية.

3-2 المتطلبات:

-وجود إستراتيجية شاملة للاتصالات:

لا غنى عن تنفيذ حملة اتصالات يتم إعدادها بتخطيط جيد لتساعد على توفير دعم سياسي وعام على نطاق عريض، وينبغي أن تنفذ هذه الحملة في جميع مراحل عملية الإصلاح. وسبيل المثال، كان إصلاح الدعم في إيران مسبقاً بمشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة وبحملة فعالة في مجال العلاقات العامة. وينبغي أن تقوم حملة الاتصالات بإعلام الجمهور بتكاليف الدعم ومنافع الإصلاح، بما في ذلك الوفورات التي تتحقق في الميزانية لتمويل الإنفاق ذي الأولوية العالية على التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والحماية الاجتماعية. ويتعلق أحد العناصر الأساسية الأخرى لنجاح إستراتيجية الاتصالات المذكورة بتعزيز الشفافية في إبلاغ بيانات الدعم في الميزانية. وعادة ما اقترنت تجارب إصلاح الدعم في الأردن والمغرب وتونس بحملات اتصالات جماهيرية تضمنت تغطية إعلامية لإبراز التزام الحكومة بالإصلاح⁽²⁴⁾.

-التدرج والتسلسل بصورة مناسبة في زيادات الأسعار:

ربما يكون من المفضل التدرج في زيادة الأسعار واتباع تسلسل مختلف عبر مشتقات الطاقة. فحدوث زيادة مفرطة الحدة في أسعار الطاقة يمكن أن ينشئ معارضة شديدة للإصلاحات، لاسيما في غياب تدابير اتصالات أو تدابير تخفيفية كافية، مثلما حدث في إصلاح دعم الوقود في موريتانيا في عام 2008. ويتيح اتباع إستراتيجية متدرجة للأسر المعيشية والمؤسسات أن تعدل أوضاعها كما يتيح للحكومات تطوير شبكات الأمان الاجتماعي.

-زيادة كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة للحد من دعم المنتجين:

يمكن أن يؤدي تحسين كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة إلى الحد من العبء الذي يضعه قطاع الطاقة على المالية العامة. فغالبا ما يحصل منتج الطاقة على موارد كبيرة من الميزانية لتعويض حالات انعدام الكفاءة في الإنتاج وتحصيل الإيرادات. ويمكن أن يؤدي تعزيز المركز المالي والأداء التشغيلي لهذه المؤسسات إلى الحد من ضرورة تحويلات الميزانية.

-وضع تدابير موجهة لتخفيف حدة الآثار:

توجد أهمية حاسمة لوضع تدابير موجهة بشكل جيد لتخفيف حدة تأثير الزيادات في أسعار مشتقات الطاقة على الفقراء لبناء دعم عام لإصلاحات الدعم. وتمثل التحويلات النقدية أو القسائم الموجهة للمستحقين المنهج المفضل للتعويض.

وثمة أهمية بالغة لتعويض الفئات التي يقع عليها الضرر الأشد من جراء إلغاء الدعم من البداية من خلال زيادة الحماية الاجتماعية الموجهة للمستحقين. وعلى سبيل المثال، عندما استحدثت حكومة موريتانيا صيغة جديدة لأسعار الديزل في ماي 2012، أدرجت تدابير تخفيفية باعتبارها عنصرا ملموسا من برنامج إصلاح دعم الطاقة، وهوما ساعد على احتواء المعارضة برغم زيادة الأسعار بأكثر من 21% على مدى فترة خمسة أشهر. وفي إيران أيضا، تضمن إصلاح دعم الوقود في عام 2010 فتح حسابات مصرفية لمعظم المواطنين وإيداع تحويلات نقدية تعويضية في هذه الحسابات قبل تنفيذ زيادات الأسعار.

-عدم تسييس تحديد الأسعار:

يتطلب نجاح الإصلاحات اتباع آلية غير مسبقة تحكمها القواعد لتحديد أسعار الطاقة، وهوما يمكن أن يساعد على خفض احتمالات الرجوع عن الإصلاح. ولا يمثل اعتماد آلية تلقائية لتسعير الوقود في حد ذاته حلا لتحقيق إصلاح مستمر لدعم المشتقات النفطية، وينبغي على المدى الأبعد أن تهدف إصلاحات دعم المشتقات النفطية إلى تحرير الأسعار بصورة كاملة. ففي الأردن، قامت السلطات بإلغاء الدعم العام للوقود في نوفمبر 2012، واستأنفت في يناير 2013 آلية تعديل الأسعار الشهرية التي كان قد أوقف العمل بها في فترة مبكرة من عام 2011. ولتخفيف حدة التأثير الاجتماعي، استحدثت التحويلات النقدية.

-وقت العمل:

تبين التجربة أن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية يكون أسهل وأقل تكلفة عندما يحدث في مرحلة مبكرة عندما تتوفر لدى السلطات هوامش أمان على مستوى السياسة تتيح لها المضي بتسلسل يتفق والاحتياجات المحددة للبلد المعني. ويشير ذلك إلى أن إصلاحات الدعم ينبغي أن تنفذ بصورة استباقية وليس تحت الضغوط. ويمكن أن يساعد صندوق النقد الدولي وغيره من الشركاء الجزائري في تصميم إصلاح الدعم وتنفيذه، كما يمكنه توفير تمويل مؤقت لتمكين الجزائر من المضي صوب إلغاء الدعم بخطوات متدرجة تتوافر لها فرص نجاح أكبر.

4-نتائج الدراسة والتوصيات:

في ضوء هذا التحليل يمكن استخلاص أهم النتائج والتوصيات التالية:

4-1- النتائج:

-كانت الدوافع الرئيسية وراء تبني الحكومة لسياسة دعم المشتقات دوافع اجتماعية تدخل ضمن المسؤوليات التي على الدولة القيام بها لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وقد ترتب على عملية الدعم للمشتقات تنازل الدولة عن موارد مهمة ونادرة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

- إن استيراد الجزائر لهذه المشتقات يعود في الأساس إلى ضعف الطاقة الإنتاجية لمصافي النفط الجزائرية وهي في أغلبها مؤسسات قديمة ذات طاقات تصفية منخفضة لا يمكنها أن تواكب الطلب المتزايد على مشتقات النفط وحري بالحكومة معالجة السبب وليس النتيجة.

- إن دعم سعر المشتقات النفطية في السوق المحلية يؤدي إلى استهلاك غير رشيد وغير عقلاني وفيه الكثير من الهدر.

- إن الدعم الحكومي لمشتقات النفط يصبُّ في منفعة الأفراد الأكثر ثراءً؛ وذلك بسبب كثرة استهلاكهم لهذه المشتقات، فالدعم المفتوح للسلع الاستهلاكية يقدم الفائدة للأشخاص الذين ليسوا بحاجة إليها؛ ولذلك فمن الممكن أن يتم رفع الدعم عن مشتقات الطاقة بطريقة تصب في فائدة الأفراد الأكثر فقراً في المجتمع.

4-2- التوصيات:

- أصبحت إعادة هيكلة الدعم الحكومي أمراً حيوياً في هذه المرحلة حتى تساعد على زيادة الاستثمار سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك عن طريق زيادة الاستهلاك النهائي الداعم لزيادة الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي المباشر.

- ضرورة أن يصاحب سياسة تحرير أسعار المشتقات النفطية القيام بإجراء إصلاحات إدارية يتم من خلالها تخفيف منابع الفساد وتحسين أداء الإدارة المالية.

- من الأهمية بمكان إيجاد الآلية المناسبة لرفع الدعم عن المشتقات النفطية بشكل كامل بحيث يتم استغلال الوفورات المالية من إلغاء الدعم في إيجاد مشاريع إستراتيجية تخدم التنمية ومدة للدخل على المدى البعيد.

- زيادة قيمة الدعم الحكومي ينبغي أن تتولد من زيادة الإيرادات العامة وليس من زيادة عجز الموازنة العامة للدولة الذي يؤثر سلباً في زيادة مستوى الدين المحلي والخارجي، وهوما يمثل عبئاً على الأجيال القادمة، وزيادة الإيرادات العامة يمكن أن تتم بمكافحة التهرب الضريبي وتسعير الخدمات الحكومية بالسعر الحقيقي خاصة تلك التي تقدم لأصحاب الدخل المرتفعة.

- تحسين مناخ الاستثمار حتى يمكن إيجاد تفاعل إيجابي بينه وبين المخصصات القومية التي توجه إلى زيادة قيمة الدعم الحكومي؛ ومن ثم، إحداث آثار إيجابية في النمو الاقتصادي القومي.

قائمة المصادر والمراجع:

1- هيفاء نجيب مهودر، (2012)، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد 23، ص 252.

2- حسن الصيام، (1983)، سياسة دعم الأسعار، دراسة عن الإعانات الاقتصادية مع تركيز خاص عن التجربة المصرية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، ص 12.

3-Clements, B., R. Hugouneng, and Schwartz, G. (1995). 'Government Subsidies: Concepts, International Trends, and Reform Options', IMF Working Paper, September 95/91, Washington DC: International Monetary Fund.

4- إسماعيل علي سيد، (2019)، الآثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 31.

5- مها محمود أبوزيد، (2019)، نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخل، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثالث، المجلد 56، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 156.

6- الساعدي، أمل أسمر زبون، شبكات الأمان الاجتماعي ومدى فاعليتها في البلدان العربية، العراق نموذجاً. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العراق، ص 09.

7- زينب عليوة، (2016)، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2014، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 74، لبنان، ص 14.

8-MINISTER DES FINANCES, Direction Générale des Politiques Publiques, Mécanismes de subventions, document interne daté le 04 janvier 2015, p 01.

- 9- عثمان سعيد عبد العزيز، (2003)، مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)، مدخل تحليل معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 508.
- 10- عبد الحليم محمد، عصام حسني، (2017)، تقييم نظام الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2001/2002-2012/2013)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 45، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، ص 236-237.
- 11- يوسف محمد محمود عطوة، (2010)، تحليل الآثار للتحوّل من الدعم العيني إلى العدم النقدي على الأسعار والاستهلاك مع التطبيق على قطاع الطاقة المصري، مجلة البحوث التجارية، العدد 2، جامعة الزقازيق، مصر، ص 361.
- 12- إسماعيل علي سيد، الآثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مرجع سبق ذكره، ص 29.
- 13- محمد عمرو عليش، (1992)، تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ص 09.
- 14- محمد عمرو عليش، المرجع السابق، ص 10.
- 15- نفس المرجع السابق، ص 10.
- 16- بسام فتوح ولورا القطيري، (2012)، دعم الطاقة في العالم العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، ص 14.
- 17- زينب عليوة، مرجع سبق ذكره، ص 17.
- 18- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، (2018)، تطور صناعة تكرير النفط في الدول العربية: الحاضر والمستقبل، الكويت، ص 97.
- 19- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تطور صناعة تكرير النفط في الدول العربية: الحاضر والمستقبل، المرجع السابق، ص 98.
- 20- الطاقة والتعاون العربي، (2014)، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الورقة القطرية الجزائر، الإمارات، ص 21.
- 21- وزارة المالية، قانون المالية لسنة (2016).
- 22- نفس المرجع السابق.
- 22- تقرير صندوق النقد الدولي، (2014)، دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دروس مستفادة للإصلاح، ص 3.
- 23- المرجع السابق، ص 4.
- 24- إسماعيل علي سيد، مرجع سبق ذكره، ص 22.